

بأي ذنب يُتَمَت؟

حرية - العدد (١٤) ٢٠١٢/٢٠١١

الافتتاحية

إلى الخائفين من الحرب الأهلية ومن الصوملة ومن أنتييا أخرى..

سامي شيخان

يبدو أنّ الحديث حول اتصالات سورية لتأمين ملجأ آمن للأسد في دول أمريكا اللاتينية ليس أكثر من إشاعة، ربما تُطلق لتكذيبها فقط، لكنّ في توقيت هكذا إشاعة بالتزامن مع الحديث عن معركة الحسم.. واقتراب النهاية.. دلالة أقوى في استكناه خلفية الإشاعة التي تنطلق بالرغبات أو تُفصح عن المستور من الحقائق، بحيث ارتفع منسوب اليقين عند المعارضين لنظام الأسد وعند مواليه على السواء بأن أيامه باتت معدودة، وأنّ قاب قوسين أو أدنى للنصر. فنحن الآن لا نتحدث عن إنشقاقات لمعارضين النظام، بل عن هروب الموالين أيضاً، وهذا مؤشر مهم في بارومتر الثورة.

في هذا التوقيت بالذات تعلوا نبرة بعض الصامتين من المثقفين، وبعض قاطني خندق الثورة من الخائفين، الخائفين من اشتداد المعارك، والمتخوفين من المهول، مثقفون يتباكون خوفاً من العسكرية، وخوفاً من الحرب الأهلية، وخوفاً من الصوملة، وقبل ذلك الخوف من انتشار المجاعة ومرض الإيدز أيضاً.. وصولاً إلى التباكي على الزمن الجميل ومصير العلمانية الفارحة ومستقبل الأقليات المهدة باستمرار.

لو سلمنا جدلاً بكل التخوفات السابقة وبما هو أكثر منها أيضاً، فما هي الخطوة التالية ما بعد الخوف؟ هل نراجع عن الثورة وتضحياتها؟ أم نتهزم أمام التحديات التي يحملها مستقبل الديمقراطية لنا وبلادنا؟ وكيف نتغنى بسبعة آلاف عام من حضارة سوريا ونخشي الصوملة؟ وهل تدنت ثقفتنا بالشعب السوري إلى هذه المستويات؟ أليست الديمقراطية وحلم المواطن كضلعان يتبدد هذه التخوفات البائسة؟

لنعترف أن الخوف حق مشروع لمن عاش في ظلمة الديكتاتوريات، إلا أنه يُصبح في زمن الربيع العربي أداة كبح لجماح الثورة، وسؤال مشبوّه يرمي لمزيد من الاحباط، ووهم يخدم أعداء الثورة فقط.

جمعة «لا لقوات حفظ السلام على أرض الشام»



علي الشيخ منصور

مع اشتداد المعارك العسكرية في محيط العاصمة السورية دمشق، ونجاحات المعارضة السياسية في تجاوز بعضاً من خلافاتها المزمنة، وتسارع وتيرة الحديث عن المعركة الحاسمة أو اقتراب لحظة النهاية في مسلسل دحر النظام، الذي انعكس في تردد الدبلوماسية الروسية لأول مرة إزاء حليف أيقنت لفترة من الزمن أنه عصي عن الزوال، في هذا الطرف جاء حديث الأخضر الإبراهيمي في إحاطته التي قدمها الأسبوع الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الحل الأنسب لسوريا، داعياً مجلس الأمن إلى إرسال قوات حفظ سلام «قوية» إلى سوريا. فالأزمة برأيه تكمن في «غياب الثقة بين مختلف الأطراف بسوريا» مما يدفع إلى «استصدار قرار ملزم لوقف العنف من كافة الأطراف». ولا أعتقد أنّ الإبراهيمي يملك هذا القدر من السذاجة لتصوير ما يجري في سوريا بأنه عنف متبادل بين الأطراف نشأ عن مجرد غياب الثقة، ناهيك أنّ هذا التصور يتناقض مع رؤية الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي حملّ النظام في دمشق مسؤولية «أعمال العنف اليومية التي وصلت إلى درجة لا يمكن قبولها» في مواجهة المطالب الشعبية المحقة بالحرية والكرامة. في قراءة التفاصيل يتعمق التناقض بين الرؤيتين السابقتين أكثر من ذلك، فالإبراهيمي يقيم خطته على «وثيقة جنيف» التي ظلت مكان خلاف منذ لحظة توقيعها، لاختلاف القراءة الأوروبية لها عن التفسير الروسي الذي يتجاهل رحيل الأسد، وهو ما تجاهلته خطة الإبراهيمي أيضاً، بينما كان بان كي مون واضحاً في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن يوم الخميس المنصرم «بأنّ النظام قد انتهك خطة السلام التي تدعمها الأمم المتحدة». وطالب الأمين العام للأمم المتحدة النظام السوري بضرورة تطبيق خطة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية السابق إلى سوريا كوفي أنان والتي تتألف من ٦ مواد، وبشكل خاص تنفيذ المواد المتعلقة بوقف العنف على الفور وسحب الجنود والأيام العسكرية الثقيلة من التجمعات السكنية، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. فيما وردت إشارة بتيمة في حديث الإبراهيمي إلى خطة أنان حين أسند الحل الواجب الوصول إليه في الأمم المتحدة «على خطة جنيف ومبادرة سلفي كوفي أنان»، مع إبقاء هذه الخطة غفلاً من تفصيلات بنودها الستة. ولنفي السذاجة عن الإبراهيمي نقر بصحة توصيفه لطرفي الصراع: «أنّ الحكومة ما زالت تنظر إلى نفسها على أنها السلطة الشرعية، بينما تصرّ قوى المعارضة على ضرورة رحيل الرئيس السوري بشار الأسد والمقربين منه، قبل الحديث عن أيّ تسوية»، لكننا لا نعلم لماذا اختار هو جانب النظام السوري وأيقن بالشرعية التي يدعيها، متجاهلاً الثورة السورية والضحايا التي قدمها الشعب السوري للخلاص من هذا النظام الذي أجمع العالم على وحشيته وفساده. أعتقد أنّ روسيا التي خرجت من الملعب السوري مرغمة بقوة الحقائق على الأرض، نجحت بالعودة عبر الأخضر الإبراهيمي الذي تبنى «وثيقة جنيف» في وهم إدامة بقاء النظام السوري حتى عام ٢٠١٤ ليخوض انتخاباته الديمقراطية، وبضمانة روسية هذه المرة لذلك سارع النظام السوري للترحيب بخطة الإبراهيمي، فيما جاء رد الشعب السوري ومعارضته حاسماً وسريعاً في كل سوريا، حيث حمل المتظاهرون شعار اسم الجمعة «لا لقوات حفظ السلام دولية على أرض الشام».

آليات العدالة الانتقالية (المحاسبة القضائية)

جورجيت أسعد



من حيث الموظفين والتمويل، مع اتفاق بين المنظمين يحكم طريقة تعاملهما مع بعضهما من الناحية القانونية.

تُعرف هذه المحكمة بأنها أكثر أشكال السبل القضائية شهرة، لكنها أتت بعد تطوّر تاريخي طويل لعملية الاقتصاص القضائي من مرتكبي الجرائم بحق الإنسانية، حيث وقف مبدأ السيادة الوطنية للدول ولزمن طويل في وجه كل محاولات المجتمع الدولي للتدخل وحماية شعوب تلك الدول من الانتهاكات الواقعة بحقها، وكان أول تطبيق لآلية الاقتصاص الدولي القانوني من خلال محاكمات نورمبرغ، حيث تمت محاكمة مجرمي الحرب من النازيين الألمان. وفيما بعد فقد أدت جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغسلافيا إلى انشاء المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا عام ١٩٩٠، كذلك أدت المذابح والمجازر الوحشية التي تعرض لها نحو (٨٠٠٠٠٠) من شعبي التوتسي والهوتو في روندا عام ١٩٩٤، إلى انشاء المحكمة الدولية الخاصة بروندا عام ١٩٩٤، هاتان المحاولتان ونداءات إنسانية أخرى أطلقت من أجل الدفاع عن الإنسانية باعتباره حق للمجتمع الدولي يعلو على مبدأ السيادة الوطنية، كل هذا سبق ميثاق روما ١٩٩٨، الذي اعتبر بمثابة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي صادقت عليها ٦٠ دولة عام ٢٠٠٢، وارتفع عدد الموقعين إلى ١٠٥ دول حتى تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٧، ولاحقاً وقعت ٤١ دولة أخرى على ميثاق روما لكنها لم تصادق عليه بعد، وقد تعرضت المحكمة لانتقادات من عدد من الدول كالصين والهند وأمريكا وروسيا، وهي من الدول التي رفضت التوقيع على ميثاق المحكمة. مع العلم أنّ قوانين المحكمة الجنائية راعت الاختصاص الجنائي الوطني وأعطته الأولوية، لكنها تستطيع ممارسة اختصاصها في حالتين هما:

- ٣- اعتماد أدلة إثبات محددة وهذا الأمر الذي يستلزم وقتاً أطول في الإجراءات خاصة عند الكشف عن قدر هائل من الجرائم المرتكبة خلال فترات الصراع.
- ٤- إقدام بعض الدول على منح عفو لبعض المتهمين لقاء كشفهم للحقيقة وتقديمهم اعترافات كاملة لدورهم ودور شركائهم في ارتكاب هذه الفظائع. مع العلم أنّ المبادئ القانونية الدولية تأبى منح عفو في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.
- ٥ - كذلك قد تمنح الدولة عفو لمرتكبي بعض الجرائم غير الخطرة شريطة أن يكشف الجناة بأنفسهم كل تفاصيل جرائمهم، وأن يقدموا اعتذارات علنية عنها لضحاياهم، وأن يوافقوا على تأديتهم خدمات اجتماعية مجانية للمجتمع.
- ٦- وجود معوقات قانونية كالحصانة القانونية لرموز وشخصيات لا تزال في موقع القرار، أو وفق تعهد دولي. ومع كل ذلك فإن إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يجعل العالم كله على اعتاب مرحلة جديدة عنوانها ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. وفي الحالة السورية يبقى أنّ على السلطات القادمة أن تعمل على التصديق على ميثاق روما والمحكمة الجنائية الدولية، كما سيكون عليها في حال تماشي الإرادة السياسية مع حاجات الشارع السوري للتصالح مع كل ما ارتكب من فظائع بحق أن تعمل هذه السلطات مع السلطات القضائية على تعديل القانون الوطني بما يسمح بالنظر قضائياً في مختلف الفظائع التي عرفها تاريخ حكم استبدادي استمر طوال ما يزيد على الأربعين عاماً. الأمر الذي نشاهده اليوم في سعي السلطات الليبية لمحاكمة أبناء «معمّر القذافي» ومسؤولي النظام السابق أمام محاكمهم الوطنية.

خمسون ألف قتيل وأكثر من خمسمائة ألف جريح ومعاق، بالإضافة إلى مائة ألف معتقل وما يزيد عن مائة ألف أخرى هم في عداد المفقودين، كل هذا دون التطرق إلى أعداد النازحين والمهجرين والمبعدين. هؤلاء ليسوا مجرد أرقام، أنهم الحصيصة الأولية لضحايا الثورة الشعبية السورية التي طالبت بالكرامة والحرية وقابلتها السلطات الرسمية بالعنف المسلح حتى تحوّلت إلى ثورة مسلحة، والعدد مرشح للزيادة طالما أن الصراع لا يزال مستمراً. إنّ ارتفاع عدد الضحايا والامتداد الزمني بالإضافة إلى تعدد الجهات المتنازعة عسكرياً والتي ترتكب الانتهاكات، هذا كله يُشكّل إتحافاً إضافياً لأي محاولة تلطمح إلى السير بعملية العدالة الانتقالية عبر شقها القضائي. إذ أنّ مفهوم العدالة الانتقالية وهو السبيل لتحقيق المصالحة الوطنية في الدول التي شهدت جرائم ضد الإنسانية- مصالحة بين ماضيها المتقلّب بهذه الانتهاكات ومستقبلها- وذلك بالاعتماد على آليات العدالة الانتقالية القضائية وغير القضائية.

في الحالة السورية يبدو السبيل القضائي شديد الضبابية، فأول ما يجب أخذه بعين الاعتبار هو التكلفة المالية الضخمة التي تتطلبها السبل القضائية، وهو الأمر الذي وقف عائقاً في وجه الكثير من محاولات دول سابقة للاقتصاص الجنائي من مرتكبي الجرائم بحق الإنسانية، وذلك بالنظر إلى أعداد الضحايا الكبيرة غالباً، وإلى أعداد منفذي ومطلق الأوامر التي شكلت جرائم ضد الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الامتداد الزمني هو عامل إضافي يعيق التحقيق الجنائي.

من جهة ثانية، تنحو الأذهان عند التطرّق إلى سبل الاقتصاص الجنائي نحو ما يُعرف بـ «المحكمة الجنائية الدولية» والتي تكرر ذكرها عند الحديث في مجلس حقوق الإنسان عن الملف السوري، إلّا أنّ إحالة هذا الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية لم تتم نتيجة استخدام روسيا والصين حق النقض «الفيتو» والذي شكل عائقاً حتى الآن، خاصة، وأنّ الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تتم بطلب من مجلس الأمن وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكون سوريا ليست ضمن الدول المصدقة على النظام الأساسي للمحكمة وهو ما عُرف «بميثاق روما» لعام ٢٠٠٢، فإنّ أمر الإحالة يزداد تعقيداً. أُعتبرت المحكمة الجنائية الدولية أول هيئة قضائية دولية هدفها السعي للحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، وتتمتع هذه الهيئة بولاية عالمية، وبزمن غير محدد، لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية. وبالتالي هي أول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء. لكن يؤخذ عليها عدم قدرتها على النظر في الجرائم المرتكبة بعد ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢، تاريخ إنشائها، عندما دخل ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ. وأعتبرت المحكمة هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة،

- أ- عند انهيار النظام القضائي الوطني.
- ب- عند رفض أو فشل النظام القضائي الوطني في القيام بالتزاماته القانونية بالتحقيق ومحاكمة الأشخاص المشتبه بارتكابهم الجرائم المختصة بها المحكمة الجنائية. أي أنّه يمكن للدول أن تحاكم مرتكبي الانتهاكات- في حال وجود الإرادة السياسية- وفق قوانينها الوطنية الخاصة إن تماشت مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أو بعد إقرار التعديلات اللازمة على نظمتها القانونية الوطنية. أمّا في حال غياب هذه الإرادة السياسية فإنّه غدا حقاً للمجتمع الدولي أن يتدخل عبر إقامة محاكم دولية خاصة (كما في «سيراليون- روندا») أو عبر المحكمة الجنائية الدولية (أوغندا الشمالية- جمهورية الكونغو الديمقراطية- الجمهورية الإفريقية الوسطى- دارفور).
- علماً بأن المحكمة الجنائية الدولية لا تحاكم دولاً وإنما أفراداً متهمين بارتكاب انتهاكات ضد الإنسانية.
- إلا أن ثمة عوائق عديدة تحول دون قيامها بعملها، مثال:
 - ١- ضخامة أعداد المنتهكين، مما قد يفوق قدرة النظام القضائي.
 - ٢- ضخامة أعداد الضحايا والناجين وذويهم ممن يسعون خلف التمثّل الأوضح لفكرة تحقيق العدالة عبر الاقتصاص القضائي

المدارس في سوريا هذه الأيام

عقلية طرد النازحين والإصرار على الكذب

نعيم نصار



منذ الأيام الأولى في حياة الثورة السورية استخدمت وزارة التربية خطاباً منسجماً مع عقلية وزارة الإعلام، حيث النفاق وتضيق الحقائق والكذب العلني وخلق الأوراق، فوزارة التربية تصر على إنكار الثورة ومعطياتها وبالتالي الثوار وأهداف هذه الثورة، وتصر على مفردة (خلصت). وبدل أن تتعامل بواقعية أصرت على سياسة دفع الطلاب إلى المدارس تحت أي ظرف كان حتى لو أدى ذلك إلى تعرضهم والمدرسين إلى أضرار جراء الحل الأمني العسكري الذي يتخذه النظام السوري حتى اللحظة سياسة وحيدة، في مواجهة الثوار على الأرض.

مع بداية العام الدراسي وبعتراف الحكومة السورية هناك أكثر من ٦٠٠ مدرسة خرجت من الخدمة الفعلية، وهناك أكثر من ألفي مدرسة تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، وكان هناك أكثر من ٣٥٠ ألف شخص لجأوا إلى المدارس، لكن وزارة التربية أصرت في بداية العام الدراسي على إفراغ هذه المدارس من النازحين السوريين الهاربين من الموت والقتل والقصف، الذي يمارسه النظام السوري على مدار الساعة، وطبعاً تكفلت شبيحة النظام بهذا الأمر من خلال توزيع الإشاعات عن نية (إرهابيين) تجرير المدارس، وقامت في مناطق عديدة بمضايقة النازحين عن طريق لجان حزب البعث التي تكفلت بمهام مراقبة وإزعاج النازحين بغاية ترحيلهم.

عقلية الإنكار الحكومي هذه لا يمكنها أن تغير الوقائع الساخنة على الأرض، فالقتل اليومي جعل ملايين السوريين يترون بيوتهم بحثاً عن مناطق (آمنة)، ولا أظن أن هناك منطقة آمنة في ظل وجود الآلة العسكرية الأمنية التي يتعامل من خلالها النظام مع المجتمع السوري التأثير، حيث تحولت معظم مدارس سورية الـ ٢٢ ألف مدرسة إلى نظام الدوامين (صبح وبعد الظهر)، بعد أن تكس الطلاب في الشعب المدرسية وفي مدارس ريف دمشق الثانوية وصل عدد طلاب الشعبة في البكالوريا إلى ٥٠ طالب وأكثر.

أجواء حرب تربية

كما قلنا لجأ الكثير من الأهالي إلى مناطق (آمنة)، لكن هذه المناطق الآمنة لا يمكن لها أن تمنع أصوات القصف المرعبة من الوصول إلى أذان الطلاب، فريف دمشق المتهرب يتعرض منذ أشهر للقصف، والقصف على جوبر أو زملاً مسموع من كل ساكني دمشق، والطالب في مدرسته يسمع يومياً هذه الأصوات المرعبة، طبعاً السيد وزير التربية (هزوان الوز) يعرف هذا الواقع المخيف الذي يعيشه الطالب لكنه يصر على عقلية الإنكار ويقول في إحدى مقابلاته: (أن الإداريين والمعلمين والمدرسين يداومون بدءاً من صباح يوم الأحد التاسع من أيلول ٢٠١٢ داعياً إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لافتتاح المدارس والمعاهد في الموعد المحدد.

وأشار الوزير الوز إلى أن الوزارة وزعت على مديرياتها في

المحافظات كافة تقويم العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ للعمل بموجبه حيث حدد في هذا التقويم مواعيد العطل الرسمية وعدد أسابيع الدوام الفعلي للمدارس وبداية العام الدراسي ونهايته والعطلة الانتصافية.

وطالب وزير التربية من المديريات كافة تجهيز المدارس بكل متطلبات العملية التربوية بحيث يكون اليوم الأول للعام الدراسي هو يوم تدريس فعلي).

من يقرأ هذا التصريح يدرك مدى الإنكار والهروب إلى الأمام التي تستخدمها وزارة التربية ومن ورائها كامل حكومة الحلقي. وفي منبر آخر يقول السيد وزير التربية: «جهوية المدارس في البلاد شملت كل المستلزمات التي تحتاجها رغم الصعوبات التي تعترض وصول هذه المستلزمات في بعض المناطق». وأوضح الوز في تصريحات لصحيفة «الثورة» السورية الحكومية أنه «تم تفويض مديري التربية في المحافظات كافة اتخاذ الإجراءات المناسبة تبعاً لظروف كل مديرية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية لضمان حسن سير العملية التربوية منذ يومها الأول». ولكم أن تعرفوا ما هو معنى حسن سير العملية التربوية؟

وأضاف: «أن الطلاب الذين يتوجهون إلى مدارسهم إنما يمثلون مستقبل الوطن وعليهم تقع مسئولية التغيير»، لافتاً إلى أن وزارته «اتخذت كل الإجراءات التي من شأنها المساعدة على انطلاق العام الدراسي حيث يقوم على أداء العمل التربوي ما يزيد عن ٣٨٥ ألف معلم ومدرس وإداري». ودعا الوزير السوري «أولياء الطلاب والتلاميذ إلى التعاون مع الجهاز التربوي وعدم تمكين أولئك الذين يستهدفون العملية التربوية من خلال الشائعات أو التهيب أو غير ذلك وقطع الطرق عليهم وتمتين العلاقة بين المدرسة والأهل». طبعاً هي ذاتها العقلية الإنشائية الخطابية التي برع النظام السوري في استخدامها في كل المستويات والدرجات. هي ذاتها الكلمات العامة التي تنكر وجود ثورة على الأرض.

لم يتغير شيء إطلاقاً على الأرض

يعرف السوريون أن النظام السياسي السوري الذي تحدث عن الإصلاح في بداية الاحتجاجات لم يغير من تفكيره على الأرض أي شيء، هذا ناهيك عن الحل الأمني العسكري المرعب الذي دمّر حتى الآن أكثر من ٢٠٪ من البنية التحتية السورية. ففي داخل المدارس مازال الطلاب يرددون ذات الشعارات التي تجعد الحزب القائد والأب القائد. ومازالت مدارس النظام السوري تدار بذات العقلية المعروفة فتعيين المديرين والموجهين يحتاج إلى قرار سياسي من قبل الشعب الحزبية حتى تاريخه، وحتى الآن لا يوجد مدير مدرسة في سورية غير بعثي، مع أن النظام السوري في دستوره الجديد قد ألغى الفقرة الثامنة التي تقول: (بقيادة الحزب القائد للدولة والمجتمع).

طبعاً ليس فقط لم يتغير أي شيء على الإطلاق في عقلية النظام السياسي إنما أيضاً تم استخدام المدارس من قبل النظام كمراكز اعتقال من قبل قوات الأمن والجيش،

ويتذكر ملايين السوريين ذلك الفيديو الشهير الذي عرض على عدة قنوات عربية منذ عدة أشهر الذي ظهر فيه جنود النظام يضربون المعتقلين الجالس على مقاعد إحدى المدارس، طبعاً من المؤكد أن السيد وزير التربية (هزوان الوز) سيعزو هذه التصرفات إلى (العصابات الإرهابية المسلحة) وفي استخدام المدارس كمراكز اعتقال يؤكد النظام على وحشيته المطلقة، فالنظام الذي قصف الناس في بيوتهم وقصف المساجد بالتأكيد لا يتورع عن تحويل أي مدرسة إلى معتقل.

إصرار على الكذب واستفزاز النازحين الطلاب

حتى اللحظة ما تزال مدارس سورية في المناطق التي يسيطر عليها النظام تمتلئ جدرانها بعبارات تمجيد الحزب ودولة البعث والأب القائد، ومازالت صور زعيم النظام تملأ غرف الإدارات لتأكيد عقلية الاستبداد والقمع، وفي كثير من المدارس التي جاء إليها طلاب نازحين من مناطق تائرة تكون مناحات الدراسة في أسوأ أوضاعها بسبب هذه الصور التي يصر النظام على توزيعها في مختلف المدارس التي يسيطر عليها، إضافة إلى ذلك ما تزال إشاعات النظام تملأ البلاد حول استهداف (العصابات الإرهابية) للمدارس، ولذلك يصرّ النظام على إرسال الشبيحة لحماية المدارس، حيث يقف هؤلاء بكامل أسلحتهم أمام أبواب المدارس مدعين حمايتها من (العصابات).

والمرقب للوضع السوري يعرف أن النظام وحده من قصف المدارس ودمر منها أكثر من ألفي مدرسة. ونستطيع أن نضيف إلى ما سبق، أزمة المازوت والتفتير الحكومي بتوزيعه على المدارس، وسرقته من قبل بعض المديرين الفاسدين، وهناك الأزمات الخدمية الحادة التي تعيشها الناس وتؤثر بالضرورة على الطلاب في مختلف المراحل، فانقطاع التيار الكهربائي المستمر لساعات في معظم مناطق سورية يعني أن الطلاب السوري يعيش أسوأ عام دراسي بحياته. ورغم كل ذلك مازال الشعب السوري التأثير مستمر بثورته حتى إسقاط هذا النظام ورموزه، لتغيير كامل معطيات الحياة لخدمة الإنسان السوري.. وإن يوم النصر لقریب.

برنامج الأغذية العالمي يعرب عن قلقه إزاء تدهور حالة الأمن الغذائي في سوريا

برنامج الأغذية العالمي ٤. /ديسمبر/ ٢٠١٢

دمشق - يحذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن التصعيد الأخير في أعمال العنف في سوريا يزيد من صعوبة الوصول إلى أكثر المناطق تضرراً في البلاد وأن الأمن الغذائي في تراجع بسبب نقص الخبز وارتفاع أسعار المواد الغذائية في أجزاء كثيرة من البلاد. ويؤثر ارتفاع الأسعار كذلك على البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين. كذلك بات التنقل من وإلى دمشق أكثر خطورة، مما يزيد من صعوبة إرسال المواد الغذائية من مخازن برنامج الأغذية العالمي إلى بعض المناطق لا سيما الشمالية منها. وقد شهد برنامج الأغذية العالمي خلال الأسابيع القليلة الماضية، تزايداً في عدد حوادث الهجمات العشوائية على شاحناته في أجزاء مختلفة من البلاد.

تماشياً مع قرار الأمم المتحدة بخفض عدد الموظفين الدوليين العاملين في سوريا، ونتيجة لتصاعد وتيرة العنف في البلاد، سوف يقوم برنامج الأغذية العالمي بنقل سبعة من موظفيه الدوليين إلى عمان، الأردن. وسيواصل حوالي ٢٠ موظفاً دولياً و١٠٠ موظف سوري تابعين للبرنامج عملهم من داخل البلاد لتنفيذ عمليات الإغاثة الطارئة بتوزيع المساعدات الغذائية على نحو ١,٥ مليون سوري. كما علقت مؤقتاً وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، جميع البعثات الميدانية خارج دمشق، مما سوف يؤثر سلباً على قدرتنا على مراقبة توزيع المواد الغذائية من قبل شركائنا، ويحد من حركة الموظفين لإجراء تقييم الاحتياجات الإنسانية وحالة الأسواق. يتدهور الأمن الغذائي للعديد من السوريين بشكل سريع مع ارتفاع حدة النزاع واتساع نطاقه ليشمل المزيد من المناطق. وغداً نقص الخبز أمراً مألوفاً مع وجود طوابير طويلة أمام المخازن، ناتج عن نقص الوقود والدمار الذي لحق ببعض المخازن

الأربعة عشر، بالعمل مع شريكه الرئيسي، الهلال الأحمر العربي السوري. ويحتاج البرنامج لتوفير المساعدات لهذا العدد، إلى نحو ١٥,٠٠٠ طناً مترياً من المواد الغذائية شهرياً بتكلفة تبلغ نحو ٢٢ مليون دولار أمريكي. تحتوي السلة الغذائية الشهرية لبرنامج الأغذية العالمي على ٥٠ كلغ من مجموعة من السلع الغذائية بما فيها الأرز والبرغل والزيوت النباتي والسكر والبقوليات المجففة والمعلبة والمكرونات والملح. وقد اضطر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إلى تقليص حجم هذه الحصص بسبب نقص في التمويل وبعض التحديات اللوجستية. يقوم برنامج الأغذية العالمي باتخاذ كافة التدابير اللازمة للاستمرار في تقديم المساعدات الغذائية الملحة عبر زيادة عدد مركباته المدرعة في مكاتبه الفرعية ما يمكنه من الاستمرار بعمليات الرصد بشكل آمن. حيث يواصل السوريون عبور الحدود إلى البلدان المجاورة، وقد وصل عدد المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو الذين ينتظرون التسجيل إلى نحو ٤٦٥,٠٠٠ شخص في كل من الأردن ولبنان وتركيا والعراق. وقد بينت نتائج عمليات تقييم الاحتياجات المشتركة في هذه البلدان إلى أن الحاجة إلى الغذاء هي إحدى أولويات احتياجات اللاجئين. قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدات الغذائية لما يقارب ١٦٠,٠٠٠ لاجئ سوري في هذه البلدان خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. كذلك، تركت الأزمة السورية آثاراً سلبية على حالة الأمن الغذائي في البلدان المجاورة التي تعتمد على الواردات الغذائية من سوريا والتجارة عبر الحدود. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الأردن على سبيل المثال جراء انخفاض استيراد المواد الغذائية بنحو ٥٠ في المئة تقريباً وزيادة الطلب من الوافدين الجدد القادمين من سوريا.

<http://ar.wfp.org/news/news-release/26817>

المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي تزور اللاجئين السوريين

في مخيم «الزعتري» في الأردن / تشرين ثاني/ ٢٠١٢

عمان - أنهت المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، إرثارين كازين، زيارة إلى لبنان والأردن. استمرت ثلاثة أيام، بزيارة مخيم الزعتري في الأردن الذي يأوي عشرات آلاف اللاجئين السوريين. خلال زيارة كازين إلى المخيم، روت النساء اللاجئات لها قصص نزوحهن عن منازلهن في سوريا وكيف هربن في عتم الليل حتى وصلن إلى بر الأمان في الأردن. رحلة العبور إلى الأردن بالنسبة للعديد من اللاجئين استغرقت يومين من دون طعام حتى وصلوا إلى مخيم «الزعتري». ويقدم برنامج الأغذية العالمي للسوريين الذين يصلون إلى المخيم أطعمة جاهزة وحاملاً يستقرون يقدم لهم

حاصراً غذائية جافة ليطلبوا بها طعامهم بأنفسهم في مطابخ مشتركة. أما في المناطق الأخرى من الأردن، فيقدم البرنامج قسائم غذائية للاجئين السوريين الذي يعيشون مع عائلات مضيضة. يلجأ البرنامج إلى نظام القسائم في الأماكن التي يتوفر فيها الغذاء في السوق ولكن يتعذر على الأشخاص شراؤها لعدم توفر الأموال لديهم. ومن خلال هذا النظام، يقوم اللاجئون بشراء المواد التي يحتاجونها من المحلات التجارية المحلية فيساهمون بذلك بدعم الاقتصاد المحلي. وقالت كازين «إن الوضع الإنساني يتغير بشكل يومي وعلينا ضمان استمرار عملياتنا الإنسانية لكي تتمكن من مساعدة هؤلاء المتأثرين بالنزاع على تأمين حاجاتهم الغذائية». وأضافت «أنا مع شركائنا من المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة نعمل معاً على تفعيل قدرتنا على الإغاثة من أجل الاستجابة لأي

<http://ar.wfp.org/news/news-release/26306>

مزاج النهايات

ياسر عطا الله

لنعترف أن الأمر قد اشتبه علينا مراراً. فقد عشنا مزاجاً مشابهاً في مناسبات سابقة عدة، ومررنا بمحطات كثيرة ظننا أنها ستكون النهاية. ومع ذلك، فإننا نملك اليوم ما يجعلنا، مجدداً، نغامر بالقول: إن الخلاص بات يلوح في الأفق القريب.

حصيلة الإشارات وفيرة:

فأولاً هناك المعركة التي تدور رحاها في دمشق، حيث بات النظام محاصراً بالثوار الذين يزحفون بدأب وثبات، وحيث معاقلة باتت في مرمى النيران. وإذا كان البعض يتخوفون، عن حق، من أنها ستكون معركة شرسة، يستخدم فيها النظام أقوى أسلحته وأفظع أساليبه، فإن مجرد وصول القتال إلى معقله الأخير يعني بالضرورة أنها معركته الأخيرة. وربما تكون النتيجة الأولى هي أن تتحرر دمشق من كونها عاصمة للنظام، إذ يرجح أن يسارع رموز هذا النظام إلى الفرار منها نحو ملاذ أكثر أمناً وتحصيناً. ثانياً، وبالارتباط مع معركة دمشق وبدفع منها، فإن ملامح المرونة بدأت تتبدى في الموقف الروسي، وتجمع التسريبات الإعلامية، على أن الروس صاروا أكثر استعجالاً في البحث عن تريقه دفعة واحدة، صحيح أن الدب الروسي، المعروف ببطء الحركة، لن يقفز فجأة إلى الاتجاه الآخر، غير أن دورانه حول نفسه هذه الأيام، يعني يقينه بأن ورقة حليفه على وشك الاحتراق، إن لم تكن قد احترقت بالفعل، ما يجعل موسكو أمام خيارين: إما الانخراط الفاعل في حل دولي يطيح حتماً بالنظام، أو التأي بالنفس، والاكتفاء بالإدانة اللفظية للتدخل الغربي، كما حصل في ليبيا،

أدب الديكتاتور

محمد سليم

سلك المخلوعون العرب الطريق نفسه إلى الهاوية. عاندوا وكابروا وأنكروا، وألقوا الخطب الحمقاء المستفزة، وتحدثوا بالمفردات نفسها تقريباً، عن مؤامرات كونية، وخونة، وشعب ناكر للجيميل. لم يتركوا حماقة إلا وارتكبوها، ولم يتوانوا عن فعل أي شيء يزيد النار اشتعالاً.. لم يستفد اللاحقون من تجارب السابقين، ولم يتعلموا من مآلهم المأساوي، وقد بدا جميعهم (السابق واللاحق) مثل السائرین نیاما، تقود خطاهم قوة خفية، وتجذبهم رغماً عنهم إلى مصيرهم المحتوم! ورغم أن المسار غداً واضحاً لأشدنا بساطة، إلا أن بارقة ذكاء واحدة لم تدر عن أي من هؤلاء، ليمتس خطواته ويستشرف نهاية الطريق.

لماذا؟

لقد أرسى بعض هؤلاء القادة أنظمة قمعية مستبدة، فيما كان بعضهم الآخر نتاجاً لهذه الأنظمة. وفي الحاليتين، فإنهم وقعوا أسرى لأنظمتهم المحكومة بالغباء. تتطوي الديكتاتورية أساساً على نفي للسياسة بما هي ميدان لتبادل



يزداد حماساً وإقداماً، حتى وصل الأمر بالبريطانيين إلى التحدث عن (ضرورة للتدخل الإنساني)، وعن (وحدة عسكرية جاهزة لمثل هذا التدخل)، ما يتيح لنا التكهّن بإمكانية تكرار السيناريو الليبي: باريس ولندن في الواجهة، فيما واشنطن تقود من الخلف. ويأتي الموقف الأمريكي ليعزز هذه الإشارة، إذ صار واضحاً أن حماس قد عاد إلى التعاطي الأمريكي مع المسألة السورية، بعد تكاسل ولا مبالاة وسما السنة الانتخابية الأمريكية الطويلة. إضافة إلى ما سبق هناك الإشارة القادمة من الائتلاف الوطني، الذي قدم موعد تشكيل الحكومة المؤقتة، وليس خافياً أن الإحاحاً دولياً وإقليمياً يقف وراء هذا التعجيل، ف (المرحلة التي تحتاج هذه الحكومة باتت وشيكة).. معركة دمشق، والنظام المترنح، والمرونة النسبية للروس، والموقف الدولي الأكثر حماساً، والحكومة المؤقتة المدعومة دولياً... إشارات نأمل أن تتضافر في رسم المشهد الختامي لمأساتنا التي طالت كثيراً.

الكلمة. فالطاغية الذي يحرم الرأي ويجرم شجاعة الفكر ويلغي الأنداد من محيطه، سرعان ما ينزلق إلى عزلته الباردة، حيث يقع أسير أوهامه عن نفسه، وأسير ما يسبغه عليه أتباعه المستلبون، أو المنافقون، من نعوت وأمجاد.. يصبح مريضاً بجنون العظمة، ويسير دون رجعة في طريق الانفصال التام عن الواقع.. هكذا يغدو طبيعياً هذا العمى، وهذه البلادة، اللذان وسما سلوك المستبدين العرب وهم يواجهون محتنتهم.. يغدو طبيعياً أن يصر صدام، وهو في مواجهة المشنقة، على أنه لا يزال (قائد العراق المبدى)، وأن يسأل القذافي الليبيين، بعد أربعين عاماً من حكمه لهم: (من أنتم؟)، وأن يخرج بشار ليتحدث إلى صحيفة أمريكية عن (حب شعبه الجارف له).. إذا كان كل هذا طبيعياً، فإن من غير الطبيعي أن يصر من يسمون أنفسهم عقلاء المعارضة وممثلو الاعتدال فيها (هيئة التنسيق وما شابهها)، على محاوره نظام يعاني من مثل هذه الأعراض، بدعوى مقتضيات السياسة ومصصلحة الوطن! كأننا نهمس في أذن مجنون، لنتوجه أن يثوب إلى رشده، بدلاً من أن نحمله قسراً إلى أقرب مصحة يتلقى فيها العلاج.

والعراق من قبل. وثالثاً هذا الحديث المتصاعد عن الملف الكيماوي السوري، والذي بلغ، من التكرار والاشعاع، حداً يصعب معه التصديق بأنه حديث مجاني. إذا كان النظام سيقدم بالفعل على استخدام الكيماوي، أو أنه يلوح به فقط، وكذلك إذا كان الغرب صادق في تخوفه، أو أنه يستخدم هذا الملف كذريعة للتدخل أو لمزيد من الضغط.. فكلها احتمالات تقضي إلى نتيجة واحدة: الجميع بات مستعداً للعب ورقته الأخيرة. وفي هذا السياق يبرز التفصيل المتعلق بصواريخ الباتريوت، والتي يتهأ لتأثيرها على الحدود التركية السورية. وهي خطوة يجمع المختصون على أنها تعني أكثر بكثير مما تقول أنقرة وحلفاؤها الغربيون، إنها اليد التي يعول عليها في خنق النظام السوري، أو ربما هي القبضة التي ستحتمي وجه أنقرة من ضربة طائشة يوجهها هذا النظام عندما تمتد أيد أخرى لخنقه. رابع هذه الإشارات هو الموقف الفرنسي. البريطاني الذي

الرأي؛ والتسوية بين الأفكار؛ والوصول، عبر التفاوض، إلى أنسب الحلول وأفضل المخارج.. وبما هي (فن إخراج الحرب من المدينة)، حسب التعريف اليوناني الشهير للسياسة. باختصار تقوم الديكتاتورية على إهدار كل ما أنجزه العقل الإنساني من وسائل مدنية متحضرة وعقلانية في إدارة شؤون الجماعات وتنظيم العلاقة بين أفرادها.. وبهذا فهي تشكل ردة إلى عهد البربرية، حيث القهر هو وسيلة الحكم، وحيث الغلبة هي القانون (السياسي) الوحيد. إنها، إذاً، نفي للعقل.. وضدٌ للذكاء. في أمريكا اللاتينية التي سبقتنا إلى الديكتاتورية (وسبقتنا كذلك في التخلص منها)، برزت ظاهرة أدبية سميت (أدب الديكتاتور). إذ تصدى عدد من أشهر كتاب القارة للكتابة عن طغاتهم، كل منهم يعرض لسيرة الديكتاتور الذي حكم بلده.. لنحصل على عدد وفير من الروايات والقصص الزاخرة بالوقائع العجيبة.. ورغم الإنارة التي حملتها هذه الوقائع، فهي ليست أهم ما قدمه أدب الديكتاتور. الأهم هو الدروس الذكية المستخلصة: الديكتاتورية ليست أسلوب حكم أو ظاهرة سياسية. إنها مرض.. مرض نفسي بكل معنى

(علي كيماوي) سوريا وآخر علامات الساعة!

هشام القاسم

حمل الأسبوع المنصرم معلومات جديدة بشأن الترسانة الكيماوية السورية، ما أعاد السخونة إلى هذا الملف الذي بدا وكأنه طوي منذ أشهر.

رد الفعل الأبرز جاء من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي قال مخاطباً النظام السوري: «إذا ارتكبتم الخطأ الجسيم باستخدام هذه الأسلحة (الكيماوية)، فستكون هناك عواقب وستحاسبون عليها». ولم يكن موقف الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ناتو) أقل حسماً، إذ أكد «إن أي استخدام للأسلحة الكيماوية من جانب الحكومة السورية سيقابل برد فعل دولي فوري».

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قد افتتحت، الاثنين الماضي، هذه الحملة التحذيرية التي سرعان ما انخرطت فيها عواصم غربية وإقليمية عديدة..

فما الجديد الذي استدعى كل هذه الردود؟ نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، في عددها الأحد الماضي، عن مصادر في أجهزة الاستخبارات الغربية المطلعة أنه «تم رصد علامات جديدة حول تحركات ونشاط عسكري في مواقع جرى فيها تخزين الأسلحة الكيماوية السورية»، وأشارت الصحيفة إلى «أن ذلك يعكس إمكانية تحرك جديد من قبل النظام السوري عسكرياً».

وفي اليوم التالي نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مسؤول أمريكي قوله «إن نظام الرئيس السوري بشار الأسد يقوم بتجميع المكونات الكيماوية الضرورية لتجهيز الأسلحة الكيماوية بغاز السارين على الأرجح».

كانت هاتان الإشارتان كافيتين لإيقاظ المخاوف الهاجعة، فشيخ الكيماوي السوري موجود بالفعل وإن كان متوارياً عن الأنظار.. وكان الموضوع نفسه قد أثير منذ بضعة شهور، عندما أشارت مصادر استخباراتية غربية إلى إمكانية نقل النظام السوري أسلحته الكيماوية إلى لبنان حيث يضعها في عهدة حليفه حزب الله، كما برزت مخاوف من احتمال وقوع هذه الأسلحة في أيدي (التنظيمات المتطرفة التابعة للفاعدة)، فضلاً عن الخوف من أن يستخدم النظام مخزونه الكيماوي ضد شعبه. ثم ساد صمت إزاء هذه المسألة، ما فسره البعض بأن الإدارة الأمريكية حملت الروس رسائل واضحة إلى حليفهم السوري، وأن هؤلاء عادوا بطمأننة مفادها أن الأسلحة لن تنقل إلى لبنان، ولن تستخدم ضد الثوار، وأنها بعيدة عن أيدي المتطرفين..

ولم يقطع هذا الصمت سوى كلام عن أن البيت الأبيض قد تلقى، منتصف تشرين الثاني الماضي، تقريراً من قيادة الأركان المشتركة يفيد بأن (أي جهد عسكري أمريكي للاستيلاء على مخزون سوريا من الأسلحة الكيماوية يتطلب حشد ٧٥ ألف جندي).

ما حجم الترسانة الكيماوية التي يملكها النظام؟ ما هي مكونات هذه الترسانة؟ وأين مصانعها ومواقع تخزينها؟ في عام ٢٠١٠ أنفق النظام السوري أكثر من ٢,٣ مليار دولار في صفقات تسليح، يعتقد أن معظمها تركز على تدعيم قدراته الصاروخية، لا سيما تلك الصواريخ القادرة على

حمل مواد كيماوية وجراثومية إلى مسافات بعيدة (يقدر عدد صواريخ أرض-أرض ب ٧٠٠).

ويذهب بعض المراقبين إلى أن سوريا تمتلك ثالث أكبر مخزون من الأسلحة الكيماوية في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا، فيما يضعها آخرون في المرتبة الرابعة بعد كوريا الشمالية. وربما حملت هذا التقديرات شيئاً من المبالغة، غير أن المرجح هو امتلاك سوريا مخزوناً يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ طن من سائل وغاز «السارين» الفاتك بالأعصاب، وعدة آلاف من القنابل الجوية، معظمها مليئة بغاز السارين، إضافة إلى نحو ١٠٠ رأس حربي مخصص لصواريخ باليستية بعيدة وقصيرة المدى وقذائف للمدفعية.

وحسب تقديرات كثيرة متقاطعة، فإن هذه الترسانة تتوزع على مخزنين: أولهما في شمال شرق دمشق، والثاني شمال حمص. إضافة إلى أربعة مصانع لإنتاج الأسلحة الكيماوية: الأول في السفيرة بمحافظة حلب، والثاني بالقرب من المدينة الصناعية بحمص، والثالث جنوب حماة والرابع غرب اللاذقية. وتعمل كافة المصانع تحت إشراف مركز البحوث والدراسات العلمية، الذي يحظى برعاية روسية وإيرانية. السارين أبرز مكونات الأسلحة الكيماوية، وهو سائل أو بخار لا لون له. تشمل عوارضه غشاشة البصر، وصعوبة التنفس، واختلاج العضلات، والتعرق، والتقيؤ، والإسهال، والغيبوبة، والتشنجات، وتوقف التنفس الذي يؤدي إلى الموت. أما غاز الخردل فهو سائل يصدر بخاراً خطراً، ويسبب حروقاً وتقرحات في الجلد. يؤدي الجهاز التنفسي عند تشققه، ويسبب التقيؤ والإسهال عند ابتلاعه، ويلحق أضراراً بالأعين والأغشية المخاطية، والرتتين والجلد. والأخطر أنه مسبب أكيد للسرطان والتغيرات الوراثية، ولا يوجد له أي علاج.

في آذار من عام ١٩٨٨ ألقى جيش صدام حسين مثل هذه الغازات على مدينة حلبجة الكردية، فقتل الآلاف من المدنيين بينهم نساء وأطفال.. تلك الموقعة هي التي منحت عم صدام لقب (علي الكيماوي). فهل ستكرر عندنا قصة حلبجة، وهل سيكون لدينا علي كيماوي آخر؟ ولكن لماذا؟ ما الذي سيجنيه النظام من عمل مجنون كهذا؟ يرجح البعض احتمال لجوء النظام إلى (الكيماوي)، على اعتبار أنه بات بحاجة ملحة إلى فك الحصار المفروض عليه، وإلى تغيير مجرى المعركة التي تسير، منذ أشهر، في غير صالحه.

إذا كان هذا هو الهدف، فيصعب التصور أن ضربة (أو

ضربات) كيماوية هي وسيلة ملائمة لتحقيقه، بل على الأرجح ستكون خطوة في اتجاه معاكس، ولا سيما في ضوء التشدد الدولي الذي لا تتقصه إشارات الجديدة.

آخرون يرجحون الاحتمال نفسه، ولكن يقدمون له دافعاً آخر، فالنظام سيلجأ إلى هذا الخيار من منطلق شمشوني (علي وعلى أعدائي). وإذا كنا لا نملك أدلة تدحض هذا الافتراض، فإننا نملك نماذج مشابهة تقيس عليها: لقد واجه نظاما صدام حسين والقذافي احتمالاً مماثلاً، وقيل أنهما سيرحقان العالم كنوع من الانتحار اليائس. ولكن ما حدث أن كليهما ظلا يستجديان فرصة حتى الرمق الأخير. فصحيح أن هذه الأنظمة قد استلهمت من هتلر ميله إلى

التسلط، غير أنها لم تحظ بشيء من كبريائه! ثمة من يقدم افتراضاً مختلفاً: النظام لن يستخدم الأسلحة الكيماوية، ولكنه يرغب في نقلها إلى حصنه الأخير، ويقول هؤلاء إن «وحدة خاصة من الحرس الشخصي لبشار الأسد تتولى حراسة مخازن الأسلحة الكيماوية ولا تتلقى الأوامر إلا من الرئيس مباشرة، وربما يقدم قادة هذه الوحدة، في حال شعورهم بخطر يهدد النظام والرئيس، على نقل كل المخزون الكيماوي إلى لبنان لحماية أنفسهم وليكون لديهم ما يساومون به في المستقبل بعد انهيار النظام».

ينتمي هذا السيناريو إلى أفلام الأكلن أكثر من انتمائه إلى الواقع، إذ يستحيل على مجموعة، مهما بلغت كفاءتها، أن تقوم بنقل هذا المخزون الكبير والخطير أمام نظر العالم، وبوجود الكثير من الدول المعنية القادرة والمتابعة عن كثب.. بعيداً عن كل ما سبق، هناك من يقول إن الحديث عن شبح الأسلحة الكيماوية ينطوي على مبالغة وتهويل مقصودين، إذ يريد الغرب، عبر فتح هذا الملف، أن يخلق ذريعة من أجل تدخل عسكري وشيك في سورية.

والسؤال هنا: هل يحتاج الغرب إلى مثل هذه الذريعة؟ أم يقدم له النظام طيلة السنتين المنصرمتين ما يكفي من ذرائع؟

يتبقى افتراض أخير: لا يريد النظام استخدام أسلحته الكيماوية، وكذلك هو لا يريد نقلها إلى أي مكان. إنه فقط يلوح بها ليجبر العالم على التفاوض معه، وهو افتراض ينسجم مع ما نعرفه عن عقلية النظام من ميل إلى الابتزاز والمناورة. ولكن هل تحتفظ هذه العقلية بأي صلاحية في هذه الظروف وفي هذه المرحلة؟ الجواب بالتأكيد هو: لا.

أياً يكن الاتجاه الذي ستسير فيه الأمور، فإن فتح هذا الملف الآن يبشر بأننا وصلنا إلى آخر المطاف. إنه، بلا شك، واحد من علامات الساعة الوشيكة.



من قلب دمشق... هنا دمشق

سارة مراد

كتب أحد الشباب حين نجح أخيراً في فتح صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»: (عاد الإنترنت وانقطعت الكهرباء!!).

حين عاد النت أخيراً بعد انقطاع استمر يومان فاجأني كم المباركات التي انتشرت كالشرارة في الحطب على صفحات الموقع الأزرق «الفييسوك» تهنئ السوريين بعودة خدمات الانترنت، تلمئن على حالهم وكأن اضطراباً عميقاً وهائلاً عصف بدمشق ولم تكن نحن السوريون في دمشق نعلم، في حين كان الأمر معكوساً، كانت اضطراباتنا وأصوات النار هي ذاتها لكنهم هم السوريون المغتربون والعرب المتضامنون من لا يعلمون واقع ما يجري، وقد وصل الأمر أن اصداقاً وعشاقاً سابقين مضربين عن التواصل مع بعضهم أضافوا بعضهم كأصدقاء على موقع التواصل بعد أن أرسل القلقون رسائل تسأل وتطمئن على من هو في الداخل المحجوبة أخباره عن العالم، بعد توقف كافة الاتصالات في سوريا يوم الخميس ٢٩/١١/٢٠١٢،

إثر توقف خدمات مزود مؤسسة الاتصالات بدمشق حوالي الثانية عشر والثلاث ظهراً، كما المزدادات الأخرى مثل الجمعية المعلوماتية وسيرياتل وسواهما، حتى غدت سوريا بأكملها غير مرتبطة بالإنترنت. الأمر الذي عزاه وزير الإعلام السوري إلى «الإرهابيين» نافياً عن الحكومة السورية أي مسؤولية !! فاجأني كذلك صور يتم تناقلها وفحوى جميعها واحد بعنوان: «هنا دمشق». من بيروت، من القاهرة، من فلسطين، من باريس ونيويورك والسويد وألمانيا وقبرص ومونتريال، كذلك من عُمان وجدة ودبي وأستراليا.. من كل مكان كانت اللافتات والصور مرفوعة: (من .. هنا دمشق). ودعمت عينا.

دمشق أقدم عاصمة مأهولة بالسكان في العالم، تزهبسني عمرها السبعة آلاف من الحضارة وفي وسط دمارها يتفاهم الوضع حتى تُحجب عن الخارطة المضيئة حيث إشارات الاتصالات وعوالمه، تمنع الصور من النقل، تمنع الكلمات والهتافات وصرخات الغضب وسخرجات الموجهين، لكن العالم ببشابه السوري والعربي حيثما كان تضامن إلكترونياً وبصوت واحد وكلمة واحدة، يهتف: «من قلبي.. هنا دمشق».



الثورة السورية | فريق الملتيميديا

من العالم أجمع.. هنا دمشق ..

هنا دمشق تتحدّى التعقيم الإعلامي الذي فُرض على مدى يومين ومعركة مطار دمشق الدولي تدور رحاها، مستعيدةً يوم تحدت إذاعة دمشق التعقيم الإعلامي الذي فُرض على القاهرة أثناء العدوان الثلاثي على مصر من عام ١٩٥٦. إذ اعتادت إذاعات عربية عدّة مثل إذاعة دمشق، وإذاعة القاهرة افتتاح برامجهما بعبارة «هنا دمشق»، «هنا القاهرة». وفي ٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٦ عندما كان العدوان الثلاثي على مصر قامت الطائرات الفرنسية والبريطانية بتوجيه ضربات جوية على الأهداف المصرية طوال يومي ٢ و٣ تشرين الأول، ونجحت إحدى الغارات في تدمير هوائيات الإرسال الرئيسية للإذاعة المصرية في منطقة صحراء أبي زعبل شمال القاهرة قبل أن يلقي الرئيس المصري الراحل «جمال عبد الناصر» خطبته الشهيرة من فوق منبر الجامع، فتوقفت الإذاعة المصرية عن الإرسال، وهنا كانت المفاجأة التي كسرت من أراد إسكات صوت القاهرة المعزف فقد انطلقت إذاعة «دمشق» على الفور بالنداء: «من دمشق.. هنا دمشق».

حملة «هنا دمشق» الإلكترونية انتشرت على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، لتكسر من يريد تقييد سوريا بالصمت الكامل، على «فيسبوك» و«تويتر» شارك ملايين النشطاء السوريين والعرب في رفض هذه الممارسات بالكتابة والتفريد ومشاركة «البوستات» والصور والافتات للقول: «هنا دمشق». هي مُجرّد الكلمة، بالتأكيد لا تحمل يوميات السوريين، لا تخبر معاناتهم من قلق المدهامات وأصوات القذائف والصواريخ، لا تشر صور مفقودهم ومعتقليهم ولا دمة الأمهات ولوعة الأب يحمل جثمان صغيره، لا تملك ندرة تعليقات السوريين حول ما جرى مع أحدهم عند توقيفه على الحاجز لمدة ساعتين، عند طابور شراء الخبز، في ساعات قطع الكهرباء الطويلة.. وضياح الصرخات المطالبة بالإغاثة من المناطق المنكوبة... لكنها كلمة تقول أن دمشق لا تغيب عن الوجدان في انقطاع زر، ولا يخف حضورها حتى في الظلمة القروسطية، وقد اكتملت الحملة بمشاركة السوريين في الداخل، أو كما علق أحد الشباب: (العصابات المسلحة تقوم بوصول فيش النت بعد حصولها على شرطتون لاصق ذو جودة عالية من تركيا). إذ في المقابل، وما إن عادت خدمة النت حتى انطلق السوريون بمقاومتهم الرائعة، وصلابة أرواحهم التي لا تهزم فكتبوا:

«من دمشق.. هنا حمص»، «من قلبي... هنا سوريا»...

كتبوا سخرياتهم كذلك، فعلقت صفحة «الثورة الصينية»: (عاجل: العصابات المسلحة تعيد خطوط الانترنت)، وحاول آخر تلخيص مجريات الأوضاع لطمأنة السائلين، ومما كتب: (أغلب الشباب اللي شفتهم خلال الفترة الماضية استغل قطع النت بقراءة كتاب، وخاصة هلاء منتشرة الكتب الالكترونية كثير بين الشباب و الكل نازل قراءة.. في ريفتي حط كتابا بخلصوا فرد قعدة!! والتلفون الأرضي كيبيف، أخذ عزه، رجعتلوا العالم أكثر وأكتر..). ثم في يوم الجمعة (٢٠١٢/١٢/٣) رفع المتظاهرون في الشوارع السورية: (من قلب العاصمة.. هنا دمشق.. صامدة حتى انتصار الحق).

خدمة (اتصل للتفريد) للسوريين رداً على قطع الاتصالات عن سوريا

رداً على التعقيم الإعلامي الذي فُرض على سوريا بأكملها بعد حجب كافة الاتصالات عنها، أطلقت شركتنا «غوغل» و«تويتر» خدمة (Speak2Tweet) اتصل للتفريد، خاصة بالسوريين من أجل تجاوز حالات مماثلة في حال قرّر النظام السوري قطع الانترنت لفرض تعقيم إعلامي مُشابه. حيث يمكن بواسطة هذه الخدمة لمن هم في الداخل السوري ومن أي مكان يوجد به خط هاتفي أرضي أو موبايل قيد العمل أن يتصل بأحد الأرقام التالية للأخبار عمّا يريد عبر ترك رسالة صوتية، من جهته يقوم موقع «تويتر» بنشرها كملف صوتي ولا داعي لوجود اتصال عبر الانترنت. علماً أنّ هذه الخدمة كانت قد تأسست حين أطلقتها الشركتان عندما حجبت السلطات المصرية خدمات الانترنت عن مصر في شهر شباط / فبراير ٢٠١١ أثناء الثورة المصرية، ولم يتم تفعيلها إلا الآن

من أجل السوريين الذين يعيشون في ظروف يسميها البعض «حرباً أهلية» وآخرون «ثورة عسكرية» وهي أقل ما يمكن عنف وغنف مضاد. أرقام الاتصال: ٠٠١٦٥٠٤١٩٤١٩٦ - ٠٠٢٩٠٦٦٢٢٠٧٢٩٤ - ٠٠٢٠٢١١٩٨٢٧١٦ - ٠٠٩٠٢١٢٣٢٩١٤٤٧ ويمكن سماع التفريجات على الرابط: (twitter.com/speak2tweet) علماً بأن رقابة الحكومة الشرسة على الاتصالات في سوريا، ما زالت تتصاعد في إجراءات التقنيين واستقدام تقنيات أكثر تطوراً لمراقبة كافة الاتصالات الأرضية والمحمولة والانترنت وزيادة عدد الخبراء الإيرانيين. إنها حرب كذلك، كما كل شيء في سوريا. لكنها حرب إلكترونية، تزداد استعاراً كل يوم.

كاريكاتير العدد - مسيرة النظام الأسد



المجالس التمثيلية وغوتا النظام

يمام ونوس

مع تنامي الثورة السورية برزت حاجة ملحة إلى تنظيم شؤون المناطق والبلدات المحررة، والانتقال في مجال الإدارة والخدمات من التطوع إلى الانتخاب، وصولاً إلى مجالس ثورية ومحلية منتخبة على مستوى المحافظات، ذات طابع تمثيلي حقيقي يمكن أن يشكل نواة لجهاز الإدارة في المرحلة الانتقالية لما بعد سقوط الأسد.

وليس سراً أن هذه العملية تمت بمساعدة غربية، عن طريق دورات وورش عمل لتعلم الإدارة والمساهمة بإيجاد نظام تمثيلي يكون قادراً على:

١- توحيد جميع الجهود لإسقاط النظام الحالي.

٢- المساهمة في قيادة المرحلة الانتقالية وتجنب الفوضى.

وقد سمعنا عن وفد يمثل بعض هذه المجالس الثورية قام بزيارة لفرنسا والتقى ممثلي عشرين دولة أوروبية، إذ تتوخى باريس أن تتطور هذه التجربة التمثيلية إلى صيغة برلمان حقيقي للشعب السوري، يمكن أن يتمخض عن لجان تخصصية في قضايا المالية والإعلام والعسكر وسواها، ويمكن أن تشكل نواة حكومة إدارة للمرحلة الانتقالية، تساعد المواطنين في إدارة شؤون حياتهم، وتشكل رديفاً للمعارضة السياسية.

لكننا سنتوقف في هذا السياق مع نتائج انتخابات مجلس الإدارة المحلي المؤقت لمدينة ادلب... والتي جرت بالريجانية ونُشرت مؤخراً، حيز فاز ٢٥ عضواً توزعوا على الفئتين (أ) لحملة الشهادات الجامعية و (ب) لباقي فئات التعليم وممثلي الحراك، ومما يلفت الانتباه حصول السيدة شذى بركات على أعلى الأصوات والتي بلغت ١٧٧ صوتاً في هذه الانتخابات التي فاز فيها أربع سيدات أخريات أيضاً.

علماً بأن مدينة ادلب متهمه من قبل النظام بأنها سلفية، وقد عمل النظام كثيراً خلال العقود الخمسة المنصرمة لحكم البيعت على تهميشها باستمرار، ومع ذلك قدمت منذ بدايات الثورة أروع تعبيرات المواطنة الحقيقية في مستوى الشعارات وفي مستوى النشاطات وفي مستوى الانتخابات التمثيلية التي نتحدث عنها، باعتبارها انتخابات حقيقية وتعبير عن مستوى فعّال من المشاركة بعيداً عن الفوتا والحصص التي كان يلجأ إليها النظام، ففي كل الانتخابات التي شهدتها سوريا سابقاً على مستوى مجلس الشعب أم على مستوى الإدارة المحلية كانت تتم عملية توزيع للحصص أو غوتا مسبقة تضم حصة للنساء وأخرى لأحزاب الجبهة التقدمية وثالثة للعمال والفلاحين... والتي كانت عاجزة في ظل سلطة البيعت العلماني عن الحصول على أي مقعد تمثيلي عبر انتخابات البيعت، لأنها بكل بساطة كانت انتخابات شكلية باستمرار، والهدف منها تذكية قوائم الحزب ومرشحي الجبهة، حتى على مستوى انتخابات النقابات والاتحادات النقابية، كاتحاد شببية الثورة أو الاتحاد النسائي وصولاً لانتخابات اتحاد الكتاب العرب واتحاد الصحفيين أيضاً.

نظام بشار الأسد يحتل المركز ١٤٤ في مؤشر الفساد

نقلت وكالات الأنباء العالمية أن سوريا احتلت المركز ١٤٤ في مؤشر الفساد العالمي، من أصل ١٧٤ دولة عبر العالم شملها أحدث مسح عالمي لمستويات الفساد لهذا العام ٢٠١٢. حيث نالت سوريا ٢٦ درجة في مؤشر الفساد الذي كشفت عنه «منظمة الشفافية العالمية» مؤخراً.

والتي أضافت: أن سورية تراجعت العام الجاري ١٥ درجة في ترتيبها ضمن قائمة «منظمة الشفافية العالمية»، التي ترتب الدول بدءاً من الدول الأكثر شفافية إلى الأكثر فساداً، حيث كانت سورية حلت في المرتبة ١٢٩ عالمياً و١٢ عربياً، في التصنيف الذي أصدرته المنظمة عام ٢٠١١ حول «تصورات الفساد» في العالم، أي أنها وفقاً لإحصائيات المنظمة أصبحت في آخر ٣٠ دولة في الفساد.

ومن بين دول العالم العربي احتل الصومال ذيل القائمة حيث قبع في المركز رقم ١٧٤، بحصوله على ٨ درجات فقط، أي أنه أكثر دول العالم فساداً، ثم تلاه السودان الذي احتل المركز ١٧٣، و٨ درجات، وتبعهما العراق الذي تمركز في الموقع ١٦٩، وحصل على ١٨ درجة.

فيما حظيت كل من قطر والإمارات بالمركز ٢٧، وحصل كل منهما على ٦٨ درجة، وهذا يضعهما على رأس قائمة الدول العربية الأقل فساداً.

ومن بين الدول التي عرفت في العالم العربي بدول الربيع العربي، كانت ليبيا أدناها موقفاً، حيث احتلت المركز ١٦٠، وحصلت على ٢١ درجة، أي أكثرها فساداً، ثم أعقبها اليمن الذي احتل المركز ١٥٦، وحصل على ٢٣ درجة، وجاءت سورية في المركز ١٤٤، ب ٢٦ درجة، ثم مصر في المركز ١١٨، ب ٣٢ درجة، وكانت تونس أقلها فساداً، حيث احتلت الموقع ٧٥، وحصلت على ٤١ درجة.

وقالت رئيسة منظمة الشفافية العالمية هونغيت ليليل، وهي هيئة أسست في عام ١٩٩٣ لكشف الفساد ومعالجته عبر العالم إن: «الحكومات بحاجة إلى تبني الإجراءات المناهضة للفساد عند اتخاذ قراراتها جميعاً».

وتعتمد المنظمة في قياساته: «الأولوية تتضمن قواعد أفضل في حالات الضغط والتمويل السياسي، والإنفاق العام، وتبني شفافية أكبر، وإخضاع المؤسسات العامة للمساءلة الشعبية».